مقدمة الدراسة

بات من المعروف أن فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة منذ عام **1967** ترتبت عليها نتائج بالغة الأهمية بل والخطورة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية الفلسطينية، ويتضمن ذلك السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية.

حيث خضعت السياسات التموية الفلسطينية لمتطلبات السوق الإسرائيلي الأكثر تطوراً، وبموجب ذلك تم تعديل وتكييف التكوين الاقتصادي الفلسطيني في كافة القطاعات الاقتصادية وبما يتلاءم والسياسات الاقتصادية الإسرائيلية، ونجم عن السياسات الإسرائيلية المنظمة تغيراً هائلاً في التكوينات الاجتماعية والشرائح الطبقية للشعب، حيث أزداد وبشكل ملحوظ النسب المئوية للعاملين بأجر، ويضاف لذلك حدثت تشوهات كبيرة في التركيبات الاقتصادية "القطاعيه" وأكبها ذات الشيء في البني الاجتماعية– الطبقية للشعب. بموجب اتفاقات أوسلو وملحقها الاقتصادي/ اتفاق باريس/عام **1994**. نشأت/ولدت/ السلطة الفلسطينية على أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام **1967**.

ويمكن القول أن نتائج التنمية الاقتصادية خلال السنوات التي مضت كانت متواضعة للغاية، بل أن جوهر السياسات الاقتصادية والمالية كانت سياسات ذات طابع انكماشي، ناهيكم عن عدم وجود سياسات نقدية باستثناء مراقبة البنوك.

كما سرى مفعول السياسات الفلسطينية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ومن نافلة القول الأمنية أيضاً وفقاً للاتفاقات المبرمة بما فيها الاقتصادي لقد ضيقت الاتفاقات الاقتصادية الخناق على الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية وخاصة في مجالات الاستيراد، والسياسات الضريبية/ السياسة المالية/ كما جعلت السياسة النقدية رهناً بتقلبات الشيكل الإسرائيلي.

ورغم وجود بعض أشكال التطور في النمو الاقتصادي والموازنة السنوية وا ٍحصائيات "الحكومة" إلاّ أن كافة المؤشرات تبين أن التفاوت في الدخل وخصوصاً إعادة توزيع الدخل قد بات صارخاً، كما أن أمراض البطالة والفقر قد تبلورت ملامحها، مع أن القطاع "الحكومي" قد تضخم بشكل ملحوظ، وأن كان غير منتجاً .

مشكلة الدراسة:-

تنحصر مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:-

- ماثر اتفاق باريس الاقتصادي علي الاقتصاد الفلسطيني وافاق تنميته في الضفة الغربية وقطاع غزة؟

وللاجابة علي السؤال الرئيس السابق لابد من الاجابة علي الاسئلة الفرعية التالية:-

1. ماعلاقة الاقتصاد الفلسطيني وقطاعاته المنتجة وغير المنتجة بالاقتصاد الاسرائيلي؟

2. ما الخلفية السياسية لاتفاق باريس الاقتصادي؟
3. ما تاثير اتفاق باريس الاقتصادي علي الاقتصاديين الفلسطيني والاسرائيلي؟
4. ماتاثير صناعة القرار الاقتصادي الفلسطيني علي التنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني؟
5. مااثر اجراءات الاحتلال علي الاقتصاد الفلسطيني بعد اندلاع انتفاضة الاقصي؟
6. ما مدى نجاح المساعدات الدولية في عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني؟
7. ما الرؤية التنموية الواقعية للاقتصاد الفلسطيني؟

أهمية الدراسة :-

1. تعود أهمية الدراسة لجهة أن الأهداف التي كانت معلنة عشية اتفاقات أوسلو وبعدها/ نموذج النمور الأسيوية/ قد أصبحت أقرب إلى الوهم الاقتصادي منها إلى حلم ممكن التحقيق. بل أن الدراسات الراهنة حول مستقبل التنمية الفلسطينية وآفاقها لا زالت تطرح على شكل خيارات وليس كإجماع وطني. وبكلمة أخرى فهي تتراوح بين: الاتحاد الجمركي، ومنطقة التجارة الحرة، وعلاقات ذات طابع خاص مع إسرائيل، وفك الارتباط الاقتصادي.
2. إن الأهمية المفتاحية للأطروحة موضوعة البحث ليس وحسب تفسير الوضع والخوض وبعمق في الخيارات القائمة والمطروحة، بل محاولة تغيير الوضع الاقتصادي والاجتماعي وبما يتلاءم ويتناسب مع حاجات الشعب الفلسطيني الملحة في التنمية وفقاً لسياسات اجتماعية ذات أبعاد عادلة ومنصفة مع الأخذ بالاعتبار العمق العربي التاريخي للدولة الفلسطينية المنشودة حيث الواقع الحالي يفرض رؤية تنموية تختلف عما هو مطروح.
3. وفي الجوهر فالدراسة تمثل أهمية راهنية كونها تبحث في نموذج تنموي لم يتبلور بعد، مع طموح لتنمية مستدامة لازالت مفتوحة على كل الآفاق . والأكثر من هذا فالموضوع الفلسطيني بما في ذلك شقه الاقتصادي التنموي يرتبط بالمشاريع الشرق أوسطية والعولمة بنموذجها الأمريكي بكل ما تتضمنه من ضم وا إلحاق وتبعية للرأسمالية الأمريكية المعولمة.

أهداف الدراسة :-

تحقق الدراسة الأهداف التالية:-

1. التعرف علي سمات الاقتصاد الفلسطيني وعلاقة قطاعاتة المنتجة وغير المنتجة بالاقتصاد الاسرائيلي.
2. التعرف علي الخلفية التاريخية والسياسية لاتفاق باريس الاقتصادي وتاثيره علي الاقتصاد الفلسطيني والاسرائيلي.

3. التعرف علي اثر صناعة القرار الاقتصادي الفلسطيني علي التنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني.
4. التعرف علي اجراءات الاحتلال الاسرائيلي علي الاقتصاد الفلسطيني ابان انتفاضة الاقصي.
5. التعرف علي المساعدات الدولية والية توزيعها علي القطاعات الانتاجية وأثرها علي التنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني.
6. صياغة الرؤية التنموية الواقعية المستقبلية للاقتصاد الفلسطيني.

فرضيات الدراسة:-

تعتمد الدراسة على فرضية أساسية جوهرها : أن الخلاص الوطني– الاقتصادي الفلسطيني يكمُن في فك الارتباط على كافة الأصعدة/وتحتل العلاقات الاقتصادية والتجار ية مكانة مميزة/ مع الإسرائيليين.

وينبثق من الفرضية أعلاه فرضيات أخرى واشتقاقات اقتصادية وغير اقتصادية:-

1. توجد علاقة جوهرية بين الاقتصاد الفلسطيني في قطاعاته المنتجة وغير المنتجة مع الاقتصاد الاسرائيلي ، وادت سياسات الاحتلال الي تشوية بينوي لمسار التطور الاقتصادي والاجتماعي
2. أعاقت الاتفاقات الاقتصادية الفلسطينية– الإسرائيلية وربطها بالسياسات الأمنية الإسرائيلية إمكانات علاج التشويه والخلل الجاري في البني الاقتصادية الفلسطينية مما ادى الي تدهور الوضع الاقتصادي.
3. توجد علاقة جوهرية بين توقيع اتفاق باريس الاقتصادي وتغلغل الاقتصاد الاسرائيلي في المنطقة العربية والعالم.
4. بجانب سياسات الاحتلال والاتفاقيات الاقتصادية فان عدم القدرة علي تصحيح مسار النمو والتنمية يعود الي عدم وجود سياسة تنموية فلسطينية حقيقية.
5. خطط التنمية الفلسطينية تتاثر باجراءات الاحتلال وتوجهات الدول المانحة، ولم توفر اساسا راسخاً وموضوعياً لاقتصاد صمود – مقاوم في مواجهة الاحتلال.
6. توجد علاقة جوهرية بين اجراءات الاحتلال فترة انتفاضة الاقصى وتدهور الوضع الاقتصادي.
7. عدم الاستغلال الامثل لمساعدات الدول المانحة قلل من فرص التنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني

التحقق من الفروض:-

ينصب الجهد للتحقق من "صحة " الفروض على تحليل للخلفية التاريخية الاقتصادية التي نهضت عليها الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية/الاقتصاد الكلي/أبان عهد الاحتلال، تم العرض الموضوعي الشامل/سياسات تنموية، موازنة، ميزان تجاري، سياسات توظيف للمرحلة الانتقالية، كمحاولة جادة للوصول إلى استنتاجات وتوصيات تخدم الهدف العملي والعلمي الذي يصبو إليه الباحث .

منهجية الدراسة:-

استخدم الباحث المنهج التاريخي–الوصفي التحليلي معززاً بالمؤشرات ولغة الأرقام، معتمداً على مصادر أصلية فلسطينية/كإصدارات وزارات مؤسسات السلطة والمؤسسات الأهلية/ وعربية/ كوثائق منظمة العمل العربية والأبحاث الجادة/ ودولية/ كمنشورات/ ودراسات البنك الدولي وصندوق النقد ومؤسسات الدول المانحة/، ويضاف لذلك ما يتوفر من مواد ووثائق ومقابلات ولقاءات مع الخبراء والباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي، والسياسات الاقتصادية، ويتضمن ذلك خبرة الباحث النظريةوالعملية كمحاضر جامعي وكمهتم بالوضع الر اهن وأفاق ومصير الشعب الفلسطيني.

حدود الدراسة:-

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:-

1 - الحدود المكانية : تم أختيار اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة (بدون القدس).

2 - الحدود الزمانية : اختارت الدراسة الفترة من **1967** حتى **2007**.

هيكل الدراسة :-

تتكون الدراسة من المقدمة وأربعة فصول والنتائج والتوصيات :-

الفصل الأول بعنوان: سمات الاقتصاد الفلسطيني من **1967 – 1993**، ويتضمن ثلاثة مباحث وهي:-

المبحث الأول يتناول آثار سياسات الاحتلال الاسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني.

المبحث الثاني يتناول مصادر نمو الاقتصاد الفلسطيني.

المبحث الثالث يتناول هيكل الاقتصاد الفلسطيني.

الفصل الثاني بعنوان: اتفاقية باريس وانعكاساتها على الاقتصاد الفلسطيني، ويتضمن ثلاث مباحث:-

المبحث الأول يتناول الخلفية السياسية لاتفاق باريس الاقتصادي.

المبحث الثاني يتناول عرض ونظرة تحليلية لبروتوكول باريس الاقتصادي.

المبحث الثالث يتناول آثار الاتفاقية على الاقتصاد الفلسطيني – الإسرائيلي.

الفصل الثالث بعنوان : آداء الاقتصاد الفلسطيني من **1994 – 2000**، ويتضمن ثلاثة مباحث وهي:-

المبحث الأول يتناول المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني من **1994-2000**.

المبحث الثاني يتناول آثر المساعدات الدولية على الاقتصاد الفلسطيني.

المبحث الثالث يتناول الآداء الاقتصادي والاجتماعي للسلطة الفلسطينية.

الفصل الرابع بعنوان : آفاق التنمية الاقتصادية على ضوء الانتفاضة الفلسطينية **2000-2007**. ويتضمن أربعة مباحث وهي:-

المبحث الأول يتناول السياسات الإسرائيلية وآثارها على الاقتصاد الفلسطيني في ضوء انتفاضة الأقصى.

المبحث الثاني يتناول عوائق ومقومات التنمية الفلسطينية.

المبحث الثالث يتناول التصورات الفلسطينية والدولية للتنمية الفلسطينية.

المبحث الرابع يتناول الرؤية التنموية الفلسطينية.